

Distr.: Limited
9 April 2025

الجمعية العامة



Arabic, English and French only

اجتماع أفريقيا الإقليمي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة
الخامس عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
أديس أبابا، 8-10 نيسان/أبريل 2025

مشروع التقرير

المقرر: خالد المنشاوي (مصر)

إضافة

ثانياً - التوصيات (تابع)

باء - البنود الموضوعية وحلقات العمل - البند 5 (أ) من جدول الأعمال

- 1- تطوير استراتيجيات مبتكرة وقائمة على الأدلة لمنع الجريمة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (البند 3 من جدول الأعمال)؛ وبناء مجتمعات قادرة على الصمود، مع التركيز على حماية النساء والأطفال والشباب: تعزيز المشاركة والتعليم وثقافة احترام القانون (حلقة العمل 1)؛
- 1- قدم ممثل للأمانة عرضاً استهلالياً عرض فيه بند جدول الأعمال وحلقة العمل.
- 2- وأدلى ببيانات ممثلو غانا ومصر وزمبابوي والمغرب وأوغندا وكينيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا.
- 3- وتكلم أيضاً المراقب عن الإمارات العربية المتحدة.

ملخص المداولات

- 4- شدد العديد من المتكلمين على أهمية الاستراتيجيات المبتكرة القائمة على الأدلة العلمية لمنع الجريمة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وشددوا على ضرورة اعتماد نهج متعدد القطاعات في منع الجريمة يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره ويعالج الأسباب الجذرية للجريمة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



- 5- وأشار بعض المتكلمين إلى أن تطوير وتنفيذ أساليب منع الجريمة استناداً إلى الأدلة العلمية يتطلب تبادل المعارف والأدوات، بما في ذلك ما يتعلق باستخدام التكنولوجيات من قبيل الذكاء الاصطناعي في سياق منع الجريمة.
- 6- وأشار العديد من المتكلمين إلى أهمية التدابير، بما في ذلك التدابير التكنولوجية، لحماية الأطفال والشباب من الإيذاء والاستغلال عبر الإنترنت.
- 7- ودعا العديد من المتحدثين إلى وضع استراتيجيات قائمة على الأدلة تحمي المستضعفين من أفراد المجتمع وتراعي احتياجات النساء والأطفال والشباب. وأكد عدد من المتكلمين في هذا السياق على ضرورة إدماج المنظور الجنساني في جهود الوقاية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وسلامتهن، فضلاً عن أهمية منع العنف ضدهن. وسلط بعض المتكلمين الضوء على تصاعد العنف ضد المرأة في مناطق النزاعات كمسألة تثير القلق بشكل خاص.
- 8- وأشار بعض المتكلمين إلى أوجه عدم المساواة الهيكلية مثل الفقر والتفاوت بين الجنسين وبطالة الشباب ونقص إمكانية اللجوء إلى العدالة وجميعها قد يخلق ظروفاً تزدهر فيها الجريمة. وشدد الكثيرون على أهمية اتباع نهج متعدد القطاعات في منع الجريمة على نحو فعال، ويشمل ذلك التعاون بين قطاع العدالة وأجهزة إنفاذ القانون والتعليم والخدمات الاجتماعية، وكذلك التعاون بين الجهات الفاعلة الحكومية والمؤسسات الثقافية والجماعات الدينية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.
- 9- واعتبر العديد من المتكلمين أن أحد العناصر الأساسية للوقاية هو بناء شراكات قوية بين أجهزة إنفاذ القانون والمواطنين والمجتمعات المحلية، وذلك بسبل منها إقامة منديات مجتمعية تناقش شواغل الجريمة والسلامة، فضلاً عن استراتيجيات العمل الشرطي الموجهة نحو المجتمع المحلي التي تساعد على الحد من الجريمة وتعزيز السلامة. وفي هذا الصدد، أبرز بعض المتكلمين أيضاً أن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في وضع سياسات وطنية في مجال منع الجريمة.
- 10- وأشار عدد من المتكلمين إلى ضرورة النظر إلى الشباب كعوامل تغيير إذ يمكنهم المساعدة على تعزيز جهود منع الجريمة وعلى بناء مجتمعات ومؤسسات آمنة وعادلة، وشددوا على ضرورة تيسير إشراك الشباب في الوقاية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى منع التمر السيبراني وعنف العصابات.
- 11- واعتبر عدد من المتكلمين أن التعاون بين الجهات الفاعلة الحكومية والقطاع الخاص، بما في ذلك مقدمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أمر بالغ الأهمية لمنع الجريمة السيبرانية. وأشار العديد من المتكلمين إلى استخدام التكنولوجيا لتعزيز جهود منع الجريمة، بسبل منها تحليلات البيانات من أجل العمل الشرطي الاستباقي، واستخدام تطبيقات الهاتف المحمول للإبلاغ عن الجرائم، واستخدام المجتمعات الإلكترونية لتشجيع مشاركة الجمهور. وشدد المتكلمون في هذا الصدد على أهمية ضمان الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية مع توفير ضمانات كافية وفعالة لمنع الاستخدام غير السليم لهذه التكنولوجيات.
- 12- وأبرز بعض المتكلمين أهمية التصدي لتحديات الجرائم المرتبطة بتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، مؤكداً بالتالي على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات منسقة في مختلف المراحل، بما في ذلك في نقاط المنشأ والعبور والمقصد. وأشار بعض المتحدثين إلى الحاجة إلى توسيع مسارات الهجرة النظامية. وسلط الضوء على الجهود المبذولة لمواءمة السياسات الوطنية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، بما في ذلك الحاجة إلى حماية الضحايا ومساعدتهم، مع الاحترام الكامل لحقوقهم الإنسانية.
- 13- وأشار عدد من المتكلمين إلى أن التعليم والبرامج المدرسية التي تعزز الكفاءات الاجتماعية وتعزز ثقافة احترام القانون بين الشباب تمثل جانباً هاماً من منع الجريمة، وكذلك برامج تربية الأطفال.

- 14- ووجه نداء إلى وضع استراتيجيات مبتكرة وقائمة على الأدلة لمنع الجريمة تقدم الدعم للحقوق الأساسية. وذكر عدد من المتكلمين ضرورة تعزيز السياسات العامة لمكافحة التمييز وتعزيز الاندماج الاجتماعي وتحسين المساواة بين الجنسين كأمر بالغ الأهمية.
- 15- واعتبر بعض المتكلمين الجهود المبذولة على الصعيد المحلي لمنع الجريمة أمراً بالغ الأهمية لتشجيع قدرة المجتمع المحلي على الصمود والتصدي للجريمة بطريقة مستدامة ومحددة السياق، بطرق منها تقليل مواطن الضعف أمام الجريمة المنظمة. ومن الأمثلة التي ذُكرت برامج سبل العيش التي تركز على الشباب، واستراتيجيات الاستبقاء في المدارس، وخدمات المحاكم المتنقلة ومراكز العدالة المجتمعية، فضلاً عن آليات تسوية النزاعات والعمل الشرطي المجتمعي المنحى.
- 16- وسلط عدد من المتحدثين الضوء على إمكانات برامج العدالة التصالحية وكيف يمكن أن توفر بديلاً فعالاً للعقوبات التقليدية من خلال التركيز على التعويض والمساءلة وإعادة الإدماج.
- 17- وذكر عدد من المتكلمين الأهمية البالغة للجهود الرامية إلى تقليل معاودة الإجرام والوقاية منها، وهي تشمل بدائل للسجن وتدابير لتيسير إعادة تأهيل الجناة وإعادة إدماجهم اجتماعياً بعد الإفراج عنهم. وفي هذا السياق، ذكر بعض المتكلمين كيف أن الأخذ بالاتفاقات التفاوضية القانونية لتخفيف العقوبة وتقديم المشورة قللاً ازدحام المرافق الإصلاحية ومكناً من إعادة إدماج الجناة في المجتمع، مع التأكيد على التحديات التي ظلت قائمة مثل الوصم وانعدام الفرص الاقتصادية والدعم النفسي المحدود بعد الإفراج.
- 18- وشدّد على تعزيز النزاهة ومنع الفساد من خلال سياسات شاملة لمنع الجريمة ومعالجة الصلة بين الفساد والجرائم المنظمة عبر الوطنية، حيث أقرّ عدة متكلمين بأن الفساد يقوّض العدالة ويؤدي إلى تفاقم التمييز. وذكر في هذا الصدد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لإساءة استخدام المناصب العامة والممارسات الفاسدة التي تؤثر بشكل غير متناسب على الأفراد على أساس جنسهم، ولا سيما النساء والفتيات.

نتائج المداولات

- 19- حُدّدت التوصيات التالية، التي لم يتفاوض المشاركون بشأنها:
- (أ) تعميم منع الجريمة في الأطر الإنمائية الوطنية، بهدف ضمان مواءمة الاستراتيجيات مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة؛
- (ب) دعم جمع البيانات وتحليلها من أجل تعزيز جهود منع الجريمة، بسبل منها إجراء استقصاءات منتظمة عن الإيذاء ورسم خرائط للجريمة وتصنيف البيانات بشكل أكثر تفصيلاً لفهم أنماط الجريمة والمساعدة في تصميم التدخلات لتلبية الاحتياجات المحددة لمختلف الفئات السكانية؛
- (ج) تعزيز الاستراتيجيات الرامية إلى منع الجريمة استناداً إلى الأدلة، المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحلية، مع تشجيع اتباع نهج متعدد التخصصات يعالج مواطن الضعف المحلية ويأخذ في الاعتبار تحديات الجريمة الوطنية والعابرة للحدود الوطنية؛
- (د) تبادل الممارسات الجيدة بشأن الممارسات الناجحة في بناء مجتمعات أكثر أماناً ومرونة؛
- (هـ) وضع نُهج تراعي الفوارق بين الجنسين لمنع الجريمة، من خلال وضع استراتيجيات وقائية تراعي الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات، وتعالج الثغرات الهيكلية التي تحد من وصولهن إلى العدالة والخدمات؛

- (و) إضفاء الطابع المؤسسي على نظم العدالة المراعية للاعتبارات الجنسانية وللطفولة من خلال تعزيز الحماية القانونية والخدمات التي تركز على الناجين والناجيات والوكالات المتخصصة للنساء والفتيات والأطفال المتضررين من العنف أو المخالفين للقانون؛
- (ز) تعزيز التحويل من نظام العدالة الجنائية وبرامج العدالة التصالحية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالأطفال المخالفين للقانون وباعتبارهم ضحايا، في إطار نظم قضاء الأحداث؛
- (ح) تنفيذ سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين وتعزز المساواة بين الجنسين والتمكين وتحترم التنوع الثقافي للمجتمعات؛
- (ط) تحسين التعاون الإقليمي في مجال دعم إعادة الإدماج بعد الإفراج، وخاصة للشباب والنساء؛
- (ي) تحسين الشفافية والرقابة المجتمعية لمنع الجريمة، بما في ذلك الفساد، مع الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا الحديثة لدعم جمع البيانات وتحليلها؛
- (ك) تمكين الشباب ليصبحوا عوامل فاعلة للتغيير الإيجابي في مجتمعاتهم المحلية ودعم جهود منع الجريمة، بسبل منها تنظيم برامج ومنتديات شبابية في المجالات الاجتماعية والتعليمية والثقافية والترفيهية والرياضية، وكذلك بالاستفادة من استخدام المنصات الرقمية لمنع الجريمة؛
- (ل) تعزيز نهج متعدد الأوجه للوقاية يجمع بين التعليم والتوعية وإشراك المجتمعات المحلية على نحو فعال مع التركيز بشكل خاص على حماية النساء والأطفال والشباب؛
- (م) تعزيز الوصول إلى الخدمات العامة والتعليم والتكنولوجيا الجديدة للجميع، بهدف سد الفجوة الرقمية، وزيادة القدرة على مواجهة الجريمة في المجتمعات؛
- (ن) تعزيز قدرات موظفي إنفاذ القانون وموظفي العدالة الجنائية من خلال التدريب المتخصص مع التركيز على الاستفادة من التكنولوجيا لمنع الجريمة ومكافحتها بفعالية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ والاستفادة من استخدام التقنيات الرقمية لمنع الجريمة بطريقة مسؤولة، مع ضمانات للخصوصية والإنصاف وحقوق الإنسان؛
- (س) إنشاء آليات إحالة وطنية للتصدي بفعالية للعنف ضد المرأة والفتاة تربط ضحايا العنف بالخدمات والموارد الضرورية، مثل المعونة القضائية والرعاية الصحية والمأوى والدعم النفسي؛
- (ع) معالجة الأسباب الجذرية لتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، بسبل منها تيسير مسارات الهجرة النظامية والهجرات الموسمية، واتخاذ تدابير للحد من اعتماد المهاجرين على التيسير الإجرامي الذي يوفره المهربون والمتاجرون على طول دروب التهريب، بسبل منها تطبيق تدابير وقائية مثل تعطيل شبكات التهريب والاتجار بالبشر على طول دروب التهريب والاتجار؛
- (ف) التصدي للصلة بين المناخ والجريمة من خلال إدماج حماية البيئة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ في سياسات منع الجريمة، لا سيما في المناطق المعرضة للنزوح واستخراج الموارد بصورة غير مشروعة والتدهور البيئي؛
- (ص) حشد الدعم الدولي للمساعدة التقنية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، بما يكفل حصول البلدان النامية على المساعدة اللازمة لتنفيذ برامج لمنع الجريمة تكون مبتكرة وقائمة على الأدلة ومستدامة.